

طالبوا بالإفراج عن جميع السجناء

الحوثيون يرحبون ببرنامج تنفيذ وقف الحرب ويعترضون على مدته الزمنية

صعدة: مهدي محسن

استبعدت مصادر أمنية التوصل إلى اتفاق مع جماعة الحوثي عقب ردهم على البرنامج الزمني الذي اقترحت لتنفيذ شروط وقف الحرب، وأفادت المعلومات أن خلافاً ظهر بين الجانبين حيال المطالب التي تضمنتها الرد إثر إجماع مجلس الدفاع لدراسته وفي مقدمتها إطلاق السجناء والمدة الزمنية التي تم تحديدها لتنفيذ الآلية.

وقالت مصادر أمنية في محافظة صعدة إن الملاحظات التي أرفقها الحوثيون على آلية التنفيذ غير مقبولة كون شروط اللجنة الأمنية واضحة ولا تحتاج إلى أخذ ورد، وقد تم قبولها من قبلهم وعليهم التنفيذ بالصورة المضمنة في البرنامج، منوهة إلى أن العمليات العسكرية مستمرة حتى دحر المتمردون أو القبول بالآلية وبرنامجها الزمني كما هي دون قيد أو شرط.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الصحوة» إن الحوثيين طالبوا في ردهم بالإفراج عن جميع السجناء وبدون استثناء، بالإضافة إلى اعتراضهم على المدة الزمنية التي حددها البرنامج لفتح الطرقات والنزول من الجبال وتسليم المديرية التي يسيطرون عليها، ورفع النقاط من جانب الحوثيين وتسليم الأسلحة، مؤكداً استحالة تنفيذ جميع تلك النقاط خلال المدة المحددة والتي لم تتجاوز ثلاثة أيام حسب بعض المصادر الحوثية.

ووصف الدكتور أبو بكر القربي -وزير الخارجية- ملاحظات الحوثيين بالمعقولة معتبراً أن الحوثيين يدخلون المساعي هذه المرة بشكل جاد وليس سعياً على فرص لالتقاط الأنفاس واستعادة القوى.

وأضاف القربي في حديث لقناة الجزيرة أن الحوثيين أدركوا أنه لا يمكن لهم الضغط على الدولة من خلال القوة لتنفيذ مطالبهم، منوعاً أنهم وقعوا على بنود وقف الحرب وعليهم أن يلتزموا بذلك.

وتحوي الآلية برنامجاً زمنياً لتنفيذ الشروط الستة لوقف الحرب عبر خمس لجان تم تشكيلها من أعضاء مجلسي النواب والشورى يتمثل للحوثيين في اللجان التي توزعت ثلاث مثيل على محاور المواجهات الثلاثة والتي سيتم من خلالها البدء بفتح الطرقات فيما ترحل اللجنة الرابعة والمختصة بتسليم الأسلحة والمعدات حتى الفراغ من مهام سابقاتها إضافة إلى إخلاء الشريط الحدودي من تواجد عناصر الحوثي وتسنده هذه المهام إلى اللجنة الخامسة والتي يوجد فيها تمثيل للمملكة العربية السعودية، إضافة إلى ضمان حقوق الحوثيين ومطالبهم المشروعة.

وتوقعت مصادر محلية أنه في حال اتفق على البرنامج الزمني وآلية التنفيذ ستباشر لجان مناطق المواجهات الثلاث مهامها في الإشراف على فتح الطرق من صنعاء صعدة وحرص صعدة وصعدة باقم. وكان الدكتور عبدالكريم الإرياني أعلن

مطلع الأسبوع عن تسليم الحوثيين للبرنامج عبر وسيط مؤكداً في مؤتمر صحفي على أنه سيتم وقف الحرب مباشرة في حال وقع الحوثيون على الوثيقة التي سلمت إليهم. وتضمنت البنود الستة التالية التي حددتها اللجنة الأمنية لوقف الحرب والعودة للسلام مطالبة جماعة الحوثي بتنفيذ النقاط التي أعلنوا موافقتهم عليها فيما لم يتم التوصل إلى رؤية حيال آلية التنفيذ في أغلبها:

1- وقف إطلاق النار وفتح الطرقات وإزالة الألغام.
2- النزول من المرتفعات وإنهاء التمرس في المواقع وجوانب الطرق.
3- الانسحاب من المديرية وعدم التدخل في شؤون السلطة المحلية.
4- إعادة المنهوبات من المعدات المدنية والعسكرية.

5- إطلاق المحتجزين من المدنيين والعسكريين.
6- الالتزام بالدستور والنظام والقانون.

وأضافت اللجنة الأمنية الالتزام بعدم إثر دخول جماعة الحوثي في مواجهات مع السعودية على الحدود بين البلدين منذ نوفمبر الماضي.

وكان مجلس الدفاع الوطني شدد في اجتماع له في 13 يناير على تنفيذ النقاط الست شرط أساسي لوقف العمليات

العسكرية ومنها الالتزام بعدم الاعتداء على أراضي السعودية وتسليم المخطوفين من اليمنيين والسعوديين. وتعتقد مصادر مطلعة أن خطوات السير إلى حلحلة فتنة صعدة تأتي وفق رغبة دولية انطلقت من مؤتمر لندن المنعقد في العاصمة البريطانية. هذا ومن المتوقع أن يكون العميد طه عبدالله هاجر قد وصل أمس الأربعاء إلى محافظة صعدة إثر تعيينه محافظاً للمحافظة خلفاً لسابقه حسن محمد مناع الذي أقيبل على خلفية تصريحات انتقد فيها احتجاج شقيقه فارس.

يأتي ذلك في وقت تشهد فيه أغلب مناطق المواجهات في صعدة وسفبان احتداماً للمعارك على مدى الأيام التي أعقبت الإعلان عن تسلم الحوثيين لبرنامج تنفيذ شروط وقف الحرب سقط على خلفيتها العشرات من القتلى والجرحى تركت جثثهم في البعض من مواقع القتال، كما شهدت مواجهات متوالية نفذها الحوثيون على مواقع الجيش بالقرب من مدينة صعدة والمناطق الأخرى أوقعت عدداً من القتلى والجرحى في أفراد الجيش، كما كتف سلاح الجو غاراته على معقل الحوثيين واتهامات من قبلهم للسعودية بشأن غارات على معقلهم، بالإضافة إلى قصف أرضي، فيما السعودية تتهمهم بمواصلة التسلسل إلى أراضيها.

وفي سياق متصل شدد يحيى محمد عبدالله صالح قائد أركان الأمن المركزي

على ضرورة الحسم العسكري بصعدة، متوقفاً «حدث حرب سابعة حال لم يتم حسم المعركة في صعدة نهائياً كون الماطلة في حسم المعركة سيعمل على جعل المتمرد الحوثي يعمل على إعادة ترتيب أوضاعه لاستئناف الحرب من جديد» - حد قوله.

وقال يحيى صالح في مؤتمر صحفي إن البنود الستة التي طرحتها الحكومة على المتمرد الحوثي لإيقاف الحرب في صعدة لا تمثل قوة الدولة في اليمن بل إنها نقاط ضعف.

واقترح قائد أركان الأمن المركزي « بأن يطرح على جماعة التمرد الحوثية بنداً واحداً فقط وهو أن تسلم نفسها وكل ما لديها إلى الدولة وأن يقدم كل قادتها إلى المحاكمة».

واعتبر: « أي مصالحة مع من وصفهم بـ « جماعة التمرد والتخريب بصعدة » تفرط بالوطن

وأكد على ضرورة حسم المعركة وفقاً للدستور والقانون وبما يحفظ دماء الشهداء وآلاف الجرحى الذين سقطوا في هذه الحروب.

وأضاف: أن الشعب اليمني لن يسمح بأن تذهب دماء الشهداء من أبناء القوات المسلحة والأمن هدرًا.

وكشف عن استمرار إجراءات الدولة في ملاحقة تجار السلاح في اليمن كونهم يسعون إلى استمرار الحرب في صعدة لتحقيق مآرب تجارية وصفها بالذميمة.

تشكيل لجان للتحقيق في الحريق وأعمال الشغب بسجن إب المركزي

إب: منصور النجار

بدأت لجان مشكلة من النيابة والأمن العام التحقيق في الحريق الذي حدث في السجن المركزي باب -مساء أمس الأول- وما رافقه من أعمال شغب وإتلاف لمحتويات السجن، كما وشرعت اللجان بجرد وحصر للسجناء للتأكد من عدم فرار عدد منهم قبل سيطرة قوى الأمن على الوضع داخل السجن وإحاطة سور السجن بطقومات النجدة والأمن العام والأمن المركزي.

الحادثة وهي الأولى من نوعها في السجن المركزي جاءت بعد قرار بتغيير مدير السجن المركزي واستبداله بأخر عقب زيارة النائب العام الدكتور عبدالله العلفي لثلاثاء -الأسبوع الماضي- للتحري حول حدوث عدد من الانتهاكات وجرائم التعذيب رصدها فريق مظلمة -هود- باب ونشرت صوراً ونماذج منها عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية لتنتهي زيارة النائب العام ومعه محافظ إب إلى قرار بتغيير مدير السجن ثم تشكيل لجنة تسليم

بين السلف والخلف تفاجأ أعضاؤها -مساء الأحد الماضي- أثناء عمليات التسليم بإضرار عدد من نزلاء السجن الحريق في جزء من محتويات السجن وقيام عدد من الجنود بإطلاق الرصاص في الهواء بصورة كثيفة لينتهي الوضع داخل السجن بحالة التعطيم عن نتائج وخسائر الحادثة وهروب عشرات الأطقم من مختلف أجهزة الأمن للإحاطة بمقابل سور السجن وشل الحركة بالقرب منه. وفيما رفضت عدد من الجهات الأمنية المتواجدة واشتركت في إخماد الحريق والقضاء على الشغب ورفضت التحدث عن طبيعة الحدث ودوافعه وما نتج عنه.

وفيما ذكرت عدد من المصادر عن نقل سجناء وجنود إلى الأمن السياسي للتحقيق معهم حول القضية، ففي مصدر خاص لـ «الصحوة» في الأمن السياسي أن يكون لدى الأمن السياسي أي معتقل على خلفية الحادث، وأكد لـ «الصحوة» أن تدخلهم كان عن بعد في إطار جمع المعلومات والتأكد من تورط أي طرف من خارج السجن فيما حدث.

ضبط 6 من أتباع شيخ الجعاشن متكرين بلباس عسكري أثناء محاولتهم خطف أحد المهجرين..

قال القيادي في اللقاء المشترك «نايف القانص» إن النظام عمل طيلة ثلاثين عاماً على خلخلة الأحزاب وتفريخها بدلاً من التفرد لحل مشاكل المجتمع وتنميته. وأكد القانص في الندوة التي نظمتها هود بالتعاون مع صحفيات بلا قيود والتي كرست لتناول قضية المهجرين في إطارها القانوني والدستوري ودور النيابة العامة والقضاء إضافة إلى دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومجلس النواب، أكد أن إضعاف الأحزاب لن يؤدي في النهاية إلا إلى إضعاف النظام السياسي برمته.

الحامسي عبد الرحمن برمان قال خلال الندوة إن النيابة العامة لم تقم بدورها القانوني في هذه القضية كغيرها من القضايا الكثيرة التي تعاني الإهمال.

وأشار برمان إلى أن النائب العام كان قد أمر بتشكيل لجنة من مكتبه لتقصي الحقائق بخصوص سجون الشيخ منصور يعضوية منظمة هود غير أن اللجنة وئدت في مهدها ولم تتأثر أعمالها البتة.

وطالبت إلهام محمد عبد الوهاب -رئيسة مركز الشفافية للدراسات والبحوث- بالعمل على إضفاء قضية مهجري الجعاشن إلى أعلى الهيئات الدولية المعنية بالقضية لتقوم بواجبها في الضغط على الحكومة اليمنية لتنفيذ تعهداتها في مجال حقوق الإنسان.

وقالت رئيسة الدائرة السياسية

في الجلسة الثانية لإحاكمته أمام الجزائية المقالح يروي طريقة اختطافه ووسائل تعذيبه



المقالح

طالب الصحفي محمد المقالح من المحكمة الجزائية المتخصصة التي عقدت الثلاثاء الماضي ثاني جلسة لإحاكمته بتحريره من الخطف الذي ما يزال يعيشه.

وعرض المقالح طريقة خطفه في سبتمبر الماضي واصفاً الأوقات التي أمضاها مخطوفاً قائلاً إن ملثمين خطفوه ونقلوه على متن سيارة إسعاف تابعة لمستشفى تملكه قوات الحرس الجمهوري قبل إيداعه سجنًا سرياً خارج العاصمة صنعاء ليوم واحد.

وأضاف أن خاطفيه نقلوه إلى سجن سري آخر وأودعوه داخله أربعة أشهر وخمسة أيام ظل خلالها مضرباً عن الطعام قبل أن يحاول خاطفوه أن يوهموه بأن شيخاً يدعى علي العكيمي يقف وراء خطفه ويخضعوه لعملية إعدام وهمية.

وتابع أن خاطفيه سخروا منه وعبروه بالخوف من الموت لكنه رد عليهم إن ذلك لن يغير من عقيدته وأرائه فأعترف له أحدهم حينذاك بأنه ينتسب إلى جهاز الأمن القومي الذي يقف وراء اعتقاله.

وقال المقالح إن السجن الذي أودع فيه هو منزل مستأجر، قدر أن يكون في منطقتي سحان أو بني مطر وأنه أودع غرفة مظلمة ليس لها أي نافذة أو ما يوصلها بالخارج.

ورداً على سؤال لقاضي المحكمة رضوان النمر عن ظل يتعامل معه خلال فترة إخفائه، قال المقالح «كنت أتعامل مع أشباح واتضح لي أن هناك تداخلاً بين العصابات الإجرامية والأجهزة الأمنية».

وأضاف: بينما الأخ سعيد العاقل وكيل النيابة الجزائية قال في إن رئيس الجمهورية» من يقف وراء خطفه. واعترض العاقل على ذلك لكن المقالح رد عليه بحدة قائلاً إنه يقول الصدق ولا يكتب كالعاقل.

وكانت المحكمة قد واجهت المقالح بالاتهام الموجه إليه وتلت لائحة الاتهام التي تضمنت عرضاً لمضمون عشرات المكالمات الهاتفية بين المقالح وزعيم جماعة الحوثيين

عبد الملك الحوثي والناطق باسم الجماعة محمد عبد السلام طبقاً للائحة الاتهام إضافة إلى عدد من المقالات والأخبار المنشورة في «الاشتراكي نت»، معظمها على صلة بالصراع في صعدة. وأشار قرار الاتهام إلى تجنيد المقالح لأفعال عصابة التمرد والعصيان بأنهم مظلومين لا يعملون شيئاً سوى الدفاع عن أنفسهم، وقدموا أروع الأمثلة في الشجاعة والنضحية والفداء، وحثهم على الثبات في مواجهة الدولة. ونوه قرار الاتهام إلى قيام المقالح بمهام الجانب الإعلامي لعصابة التمرد لتحقيق أهدافهم وأغراضهم بقصد إلحاق الضرر بالاستعدادات والعمليات الحربية للقوات المسلحة وإثارة وإلقاء الرعب بين الناس بما يضر المصلحة العامة.

وأكرر المقالح التهم الموجهة إليه فيما طلب محاميه هائل سلام نسخة من ملف القضية وعرض موكله على طبييين كانا يشرفان على علاجه.

وقرر القاضي استئناف محاكمة المقالح في 23 فبراير الحالي والتحقق من حالته المرضية للرد على طلبه بالعرض على طبييين.

ومنعت المحكمة في البداية دخول الصحفيين والنساء من حضور المحاكمة قبل أن تسمح لهم بعد مضي وقت من زمن الجلسة مجردين من آلات التصوير والتسجيل.

وكان المقالح قد رفض خلال الجلسة الأولى أن يمثل أمام قاضي المحكمة الجزائية القاضي محسن علوان لخصومة بينهما في إشارة إلى سجنه لمدة شهرين حين صدر تعليق منه خلال جلسة محاكمة الخيواني.

واستبدلت الشعبة الاستئنافية الجزائية القاضي رضوان النمر بالقاضي محسن علوان.